العدد ٥٩ — ٧٤٢ | Monday. 25 Aug. 1930 | السنة السابعة

صاحب الجريدة ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول

نسيم ملول

بدل الاشتراك :

١٠٠ غرش فلسطيني في القدس

١٢٥ غرشاً في سائر انحاء فلسطين والخارج

مكتب توكيل الجريدة فى سوريا : بشارع جورج بيكو — بيروت

لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت ممضاة بامضاء صاحب الجريدة والمسؤول

العنوان التلغرافي : « السلام » القدس

السلام

جريدة حرة : تصدر مرتين في الاسبوع

AL-SALAM

(THE PEACE)

Editor : Dr. N. MALLOUL

SUBSCRIPTION

in Jerusalem P.P. 100

In Palestine & Abroad „ 125

Syrian Office : Georges Picot St. Beyrouth

Money orders payable to the Publisher

JERUSALEM (Palestine).

Teleg. AL-SALAM Jerusalem

القدس ٢٥ اغسطس ١٩٣٠ | ٢ ايلول ٥٦٩٠ | ٢ ربيع الثاني ١٣٤٩

حديث اليوم

إثم الحكومة

يرى القراء الكرام فى غير هذا المكان من هذا العدد خلاصة ملاحظات الحكومة البريطانية على تقرير لجنة الانتدابات عن الحالة فى فلسطين . ان التقرير نفسه الذي يقدم الى مجلس عصبة الامم فى اول الشهر القادم غير معلوم بعد على ان ما تقوله المصادر الوثيقة تماما ان أصدقاء انكلترا قد بذلوا كل وسعهم فى تخفيف وطأة الانتقاد الشديد الذي تضمنه ذلك التقرير . ومن المعلوم الواضح بانه قد وجهت الانتقادات واللوم والتأنيب نحو سياسة الحكومة البريطانية فى فلسطين .

لا يتسرب الى ذهن القاريء ان هذا الانتقاد صادر عن تأثير اليهود ونفوذهم وأنه يرمي الى مصلحة اليهود . كلا !.. لا بل أننا نرى من خلال ملاحظات الحكومة بان لجنة الانتدابات لم تقف هذه الدفعة ايضاً موقف التحيز والتحزب ، ولم تميز هذه الدفعة ايضاً مصالح اليهود عن مصالح العرب . نعم انها تعرب عن رأيها باكثر وضوح وحزم بشأن التبعة الملقاة على عاتق المحرضين من الموالين للمفتي ؛ عن تلك الدماء البريئة التي اريقت منذ عام كامل ؛ وقد اساءت وزارة المستعمرات جداً ذكر لجنة الانتدابات تلك « القائمة السوداء » التي وضعت المفتي بين فئة « ملائمة » جداً ؛ الا ان الحكومة قد اتهمت باهمالها مصالح العرب المحسوسة . وجواب الحكومة على ذلك يوجب العجب والدهشة المتناهيين ، وهو انها انفقت فى فلسطين نيفاً وتسعة ملايين ليرة !... وذلك يبعث على الاستغراب الشديد . وهذا ما يجعلنا ان نترقب نشر الملاحظات برمتها ؛ لكي نجد فيها ما يشفي الغليل من الايضاحات الكافية عن هذا الجواب العجيب الغريب .

على ان فى ملاحظات الحكومة البريطانية فقرة اكثر عجباً من ذلك الجواب ، ونعني بها تلك الفقرة القائلة : « ان الحكومة البريطانية تشير الى انه لن تكون لاعمالها نتائج محسوسة مالم يظهر اليهود والعرب رغبة اكثر فى العمل معها عملا مشتركا » .

ولما كنا نحن لا نفتأ ندعوا اناء الليل واطراف النهار الى السلام وللعمل المشترك والتعاون المتبادل بين العرب واليهود والحكومة : فانه لا يسعنا الان نحتج ضد تصريح الحكومة البريطانية هذا . لانه ماذا فعلت هذه الحكومة لتقريب هاتين الامتين الى بعضهما بعضاً ، وتقوية الميل فى افرادها الى العمل المشترك ؟... ألم تكن هي نفسها المسؤولة بدرجة عظمى عن وجود المشاكل بين هاتين الامتين ؟... ألم تكن هي التي رقت اولئك الانبياء الدجالين الذين لم يفتأوا يغرسون بذور البغضاء والنزاع الى الوظائف العالية ؟... ألم تكن هي التي أقصت بصورة منتظمة محبي السلام ومسألة حسن بك شكري رئيس بلدية حيفا لم تكد تبرح الاذهان بعد ؟... ألم يكن موظفوها هم الذين انشأوا الجمعيات الاسلامية المسيحية التي اصبحت معاقل سياسة وبؤر البغضاء والتخريب والتدمير ؟... ألم تكن هي وحدها دون غيرها التي منحت الحاج امين الحسيني ماله الآن من القوة والسلطان ؟... فماذا فعلت للتقريب بين العرب واليهود ؟... اما ما عملته فى النهاية فى سبيل هذه الغاية ان وضعت العراقيل فى طريق انشاء جمعية سامية فى نابلس التي لم تكن لها غاية سوى تقريب العنصرين الشقيقين من بعضهما بعضاً !...

اننا نلقي على الحكومة تبعة كل هذه الامور ونوجه اليها كل هذه الاتهامات ونقول بملء فينا على رؤس الملأ جميعاً انه لو ارادت الحكومة السلام والعمل المشترك والتعاون المتبادل حقيقة بين الشعبين الذين يقطنان هذه البلاد لكنا نرتع الآن فى بحبوحة السلام والهناء والرفاه . ولكنها لم يرق لها ذلك . وهكذا فقد اصابت لجنة الانتدابات فى انتقاداتها ولم تصب الحكومة البريطانية قط فى محاولتها القاء عبء ما وراء ذلك من التبعة على العرب واليهود !...

اننا لا نقول ذلك بقصد الانتقاد المجرد لان الانتقاد والكفاح ليسا من مبادىء جريدتنا هذه بل السلام مبدأوها والسلام شعارها والسلام قبلتها — ذلك السلام الحقيقي الدائم التي لا تشوبه شائبة ما . ولهذا فان كل ما نرمي اليه أن يفتح العرب واليهود عيونهم ويروا ماهم به محاطون ويدركوا ما يدور حولهم وما هم به مهددون . وان الحكومة من جهتها تعرف خطأها وتدرك عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها . فاذا كان منها لها زاجر عن اعمالها الماضية ووجد من بين اولئك الذين يقفون وراءها من يعضد العدل والحق فليقدموا الآن - على الاقل - الى اصلاح ما فات لمنع اراقة الدماء البريئة ثانية وتأمين رقي هذه البلاد بروح السلام والسكينة فى المستقبل القريب والبعيد معاً .

فاذا كانت حكومة بريطانية صادقة فيما تقول فلتسر هي فى الطليعة نحو السلام والعمل المشترك والتعاون المتبادل وانا بها حتما للاحقون !...

برقيات عمومية

(خلاصة تقرير لجنة الانتدابات وملاحظات الحكومة)

لندن في ٢٥ — ان تقرير لجنة الانتدابات بشأن اضطرابات فلسطين فى اغسطس وسبتمبر (ايلول) اصبح موضوعاً لملاحظات مسهبة من قبل حكومة جلالته . ذلك ان الحكومة تشير الى ان التدابير التي اتخذتها لاعادة الامن الى نصابه في البلاد والمحافظة عليه في المستقبل قد حصلت على تصديق اللجنة الصامت على ما يظهر . وهي تعرب بارتياح عن كون لجنة الانتداب ترى في تصريح مندوب الحكومة (شيلس) عن إيقاف جوازات معينة للهجرة من شأنها تبديد المخاوف التي أفضي بها في الدوائر اليهودية بشأن موقف الحكومة المنتدبة ازاء القيام بوعودها تماماً لتعضيد انشاء الوطن القومي اليهودي . وتقول الحكومة ايضاً بان اللجنة تميل الى تبريرها من جهة عدم القيام بالواجب في انشاء سلطة مستقلة في فلسطين ، وبالاجمال فاللجنة لا تتسائل عن موقف الحكومة المنتدبة تجاه السياسة التي يجب اتباعها في فلسطين في المستقبل .

ولكن الحكومة تعرب عن استغرابها من الانتقادات الكثيرة التي تضمنها التقرير على الخطة التي سلكتها الحكومة المنتدبة خلال الخمس السنوات الاخيرة . وهو انتقاد شديد بدرجة ما في كثير من الامور . ويستغرب خصوصاً من كون لجنة الانتدابات تتهمها بقلة المساعدة للرقي الزراعي والمعارف في البلاد ، وعدم تنفيذ خطة اكثر اتساعاً من الاشغال العامة ، وعدم تنشيط العمل المشترك بين اليهود والعرب — بكونه السبب الاساسي للمشاكل التي بلغت ذروتها في اضطرابات اغسطس ٩٢٩ ، بعد ان كان الرأي الذي اعربت عنه لجنة الانتدابات سنوياً عن اعمال الادارة البريطانية لم يتضمن اي اشارة الى مثل هذه الاتهامات .

وعليه فان الحكومة تصرح فيما يلي بان لجنة الانتدابات لم تراع الاهمية الراجحة الذي نسبها الزعماء العرب حتى الان للمسألة السياسية ، وغضت النظر من ان العرب طالما طلبوا مجلساً تمثيلياً من نوع معين الذي لم يكن يلتئم مع تنفيذ الانتداب ، كما اتضح ، باشراك العرب واليهود في مجلس تمثيلي بالصورة التي تلتئم مع تعهدات الانتداب . ولهذا فان الحكومة تشير الى الشكل المعقد للانتداب وتشير الى ان اللجنة لم تذكر تبعة الحكومة بمقتضى المادة الثانية من صك الانتداب الذي يحتم « المحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين دون استثناء في الدين والعنصر » وهو الواجب الذي تعتبره الحكومة مركزاً للمسألة برمتها .

ولهذا فان الحكومة تعرب عن احتجاجها ضد سلوك اللجنة التي بنت قسما كبيراً من انتقاداتها على معلومات تلقتها من احد الاخصام بشأن سلوك حكومة جلالته ، في حين انها تجاوزت كثيراً عن الاراء المعقولة للجنة شو ، التي بنيت على تحقيق اساسي دقيق فى المكان نفسه كأنها لم تكن ،

(البقية فى الصحيفة الرابعة)

المسألة العقارية في فلسطين

(لحضرة الاختصاصي الضليع صاحب الامضاء)

(قانون نقل الاراضي عام ١٩٢٠)

لقد اصدرت الحكومة ثلاثة اوامر بشأن نقل الاراضي : احدها عام ١٩٢٠ والثاني سنة ١٩٢١، والثالث سنة ١٩٢٩. وقد توخت في قانون ١٩٢٠ القيام بواجبها المزدوج المدون صك الانتداب واحدى وجهتيه ايجابية ؛ اي تعضد الاستعمار اليهودي: والاخرى سلبية : وهي المحافظة على حقوق الاهلين. ولما كانت الحكومة قد وضعت هذا الواجب نصب عينيها ، فقد اصدرت التعليمات الى لجنة الاراضي التي ألفتها برئاسة المستر ابرمسون وعضوية كلفريسكي بكونه يهودياً. وفيضي العلمي بكونه عربياً. والدكتور دوخان من قبل الحكومة. وغاية الحكومة من ذلك الاسراع في تعمير البلاد بكل الطرق الممكنة. وفي الوقت ذاته حماية مستأجري العقارات والذين يضعون ايديهم عليها الحمايته التامة.

ولما كان ذلك يؤدي الى خطر من قبل السماسرة الذين ينتهزون هذه الفرصة للمضاربة باسعار الاراضي جراً لما في ذلك من المصلحة الخاصة فقد حصرت الحكومة بيع الاراضي ضمن منطقة معينة في امرها عام ١٩٢٠ بحيث لا ترتفع اثمان الاراضي ارتفاعاً فاحشا. فقيدت بيع الاراضي الزراعية بان على المشتري استغلالها حالا والاراضي الواقعة ضمن منطقة المدن تعميرها. وعدا ذلك فقد راقبت الحكومة ان لا يبيع احد ارضا تكون مورد رزقه ورزق عائلته.

على ان اصحاب العقارات من العرب الذين كان يهمهم كثيراً بيع الاراضي. لم يفتأوا ان رفعوا اصواتهم بالاحتجاج على تحديد المضاربة بالاراضي فطلب مندوبوهم في المجلس الاستشاري آنئذ الغاء هذه القيود. فلم يشأ زملاؤهم اليهود معارضتهم في ذلك طلبا للسلام من جهة. ومجاراتهم للحكومة من جهة اخرى. وهكذا صدر القانون المعدل سنة ١٩٢١ الذي وإن أبقى القيود لحماية المستأجرين العرب على ما كانت عليه. ولكنه ألغى المواد ٦،٧،٨ المتعلقة بتقييد السمسرة في العقارات ؛ فخول اختصاص المندوب السامي بهذا الشأن الى مدير دائرة الاراضي. وبهذه الواسطة اصبحت الاجراءات العقارية اكثر سهولة وبساطة.

وهكذا فان اطلاق يد السماسرة العرب واليهود في المضاربة باثمان العقارات. كان سبباً في تبديد مئات الوف الليرات التي كان يمكن القيام بها بمشروعات مفيدة مما ادى بالكثيرين من القادمين اليهود الجدد عام ٩٢٤ — ١٩٢٥ الى خسارة ما اتوا به من الاموال فاصبحوا بين عشية وضحاها صفر اليدين لا يمتلكون شيئاً وذلك بفضل المضاربة المطلقة. حيث ارتفعت اثمان الاراضي خمسين الى مائة ضعف مما كانت عليه قبل الحرب. ومن هذا القبيل ان شركة يهودية اشترت نحو ٤٠٠٠ دونم شمالي يافا عام ٩٢٤ بثمن قدره خمس ليرات الدونم. ولكن قبل أتمام الصفقة رسمياً ظهرت فئة من السماسرة عرضت ثمناً للدونم ٩ ليرات مما جعل البائعين يلتون البيع للمشتري الاول. وهكذا ايضاً في مرج بن عامر حيث عقد اتفاق لشراء ٣٠٠٠ دونم بثمن ٢ ليرات ونصف ليرة الدونم. فجاء السماسرة ورفعوا الثمن الى ٨ ليرات !...

وبمقتضى ذلك. اضطرت الشركات اليهودية العقارية الى العمل في جو مملوء بالمضاربة. وفي الوقت ذاته مراعاة القانون بحماية مصالح المستأجرين. من ذلك ان شركة « هخشرات هايشوب في فلسطين » عندما اشترت اراضي نورس ونهلال حكرت قسما من تلك الاراضي المشتراة الى مستأجريها لمدت ٦ سنوات. وجعلت لهم الخيار في شرائها خلال مدة الايجار وقيمته باعتبا ٦ في المائة من الثمن المشتراة به. ومع ذلك فقد استبدل بدل الايجار بعدئذ باعطاء خمس المحصول بناء على طلب المستأجرين بتعضيد لجنة الاراضي.

اما مستأجرو اراضي نورس فرفضوا منذ البدء استئجار الاراضي. فتركوها حالا لقاء تعويض نقدي. في حين ان مستأجري «معلول» ظلوا على ايجارتهم. ولكنهم توقفوا عن دفع بدل الايجار بعد مضي السنتين الاوليين دون ان يبرحوا اماكنهم بعد انتهاء اجل الايجار طبقا للعقد الذي عقد تحت اشراف الحكومة. وليس ذلك فقط بل ان تلك الشركة عندما ارادات تحويل هذه الارض الى شركة قيرن قييمت بعد انتهاء ٦ سنوات الايجار لم تستطع ذلك الا بعد ان مدت اجل الايجار ٣ سنوات اخرى. وهذا جعل المستأجرين يتمنعون عن تأدية بدل الايجار. وهذا برهان قاطع على التضحية التي قامت بها شركة قيرن قييمت لمصلحة المستأجرين العرب والتعويض فخسرت نيفا و٤٠ في المائة من ثمن الارض لعدم دفع بدل الايجار عن ٧ سنوات ...

هجرة العرب الاماكن الخالية من الاستعمار اليهودي — لقد سمعت شهادات من قبل بعض العرب امام لجنة شو. بان الفلاحين اضطروا الى الهجرة الى اميركا بعدد كبير. على أن عدم وجود اساس لصحة هذه الشهادات يمكن تبيانه من كون العرب لم يستطيعوا اثبات ذلك بشواهد واقعيه لدى مقابلاتهم المتوالية مع المستر سمبسون. وليس من المنطق في شيء سماع لجنة شو تلك الشهادات في حين انه كان يسهل عليها تحقيق الامر بواسطة دائرة المهاجرة والسفر وسائر دوائر الحكومة والقنصليات التي تنظم بيانات مفصلة باسماء المهاجرين على اختلافهم.

وفي الحقيقة ان المهاجرة من فلسطين لا يمكن مقابلتها بالمهاجرة من سوريا ولا سيما من لبنان. ذلك ان الهجرة محصورة فقط في مناطق بيت لحم وبيت جالا ورام الله والناصرة :حيث لم يوجد عمران يهودي بعد ومعظم المهاجرين هم مسيحيون وهم من حيث رقيهم وحالتهم الاقتصادية يمتازون نوعا ما عن الطبقة الوسطى من المسلمين. وهم يعقدون الصلات التجارية بين بلادهم الجديدة وبين فلسطين بايجادهم اسواق لمصنوعاتهم المنزلية في البلاد كاشغال التطريز والاواني الدينية « وتذكارات » الخ ... ويمدون عائلاتهم هنا بالمساعدات المالية ومعظمهم يعود الى البلاد بما جمع من المال هناك فينفقونه في اقامة الابنية والغراس والفنادق والاعمال التجارية المختلفة.

مبارحة القرى في فلسطين : — لو بحثت الحكومة في هذه المسألة بصورة اساسية لاتضح لها بان الاكثرية الساحقة من الفلاحين سكنوا القرى التي اشتراها اليهود وبقوا يزاولون الاعمال الزراعية وان نسبة الذين برحوا القرى الى اعمال اخرى ليس باكبر من نسبة الذين ينتقلون عادة من القرى الى المدن ونسبة. ترك القرى في فلسطين لا تقل عن نسبة اية بلاد راقية اخرى وان لم تكن فيها صناعة ذات نطاق واسع تتمكن به من قبول العمال الزارعيين. فان حركة البناء، والخطط الحديثة للمواصلات والنقل مع وجود حركة راقية للسياحة فان كل هذه مما يجر القرويين الى الانتقال الى المدن فضلا عن اعمال الحكومة في السكك الحديدية والطرق والتلفون والمرفأ وغيرها وبالرغم من الاجور الواطئة التي تدفعها الحكومة للعمال فان الكثيرين من الفلاحين يفضلونها على ما يربحونه من الاعمال في الزراعة لانهم يتناولون اجورهم اليومية خالية عن كل خسارة او خطر تهددهم به العوارض الطبيعية.

حالة الفلاح الاقتصادية:— ان حالة الفلاح الاقتصادية ليست مما يحسد عليه و لكن من الحمق نسبة حالته هذه الى شراء الاراضي والاستعمار اليهودي لان هناك الدلائل والبراهين الكثيرة على ان الاستعمار اليهودي قد أفاد الفلاحين كثيراً دون ان يضر بهم البتة. وان سؤ حالة الفلاح ناشئ عن اسباب اخرى. نعم انه توجد عوامل كثيرة لتحسين حالة الفلاح منذ الاحتلال البريطاني لم تكن متوفرة لديه في عهد الاتراك كالاعفاء من الجندية وانشاء المدارس في القرى والتدريب الزراعي والاستعمار اليهودي مما زاد في نشاط الفلاح ومقدرته على العمل ورقيه. على ان ذلك لم يفده شيئا ازاء الازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها في جميع انحاء العالم وتوالي هبوط اسعار المنتوجات الزراعية يوما فيوما حتى لم يعد في وسعه الوقوف ازاء مزاحمة البلاد الزراعية مثل كندا والارجنتين والبرازيل وأستراليا وغيرها.

وفوق هذا فان أسعار الشعير والفول والسمسم والزيتون تساوي ما كانت عليه سنة ١٩١٤ ولكن نفقات المعيشة زادت عنها كثيراً وكذلك أيضا أجور الشغل أضف الى ذلك ما يلاقيه الفلاح من المرابين حتى الآن ولا سيما من طريقة تسديده الدين من المحصول عينا واضطراره الى محاسبة الدائن بالفائظ لسنة كاملة في حين أن الدين نفسه لا يظل في ذمته أكثر من ٦ — ٧ شهور وغير ذلك ...

نعم ان الحكومه تحاول الآن تحسين حالة الفلاح الاقتصادية بوسائل مؤقتة، كتخفيف الضرائب. ولكن هذه لا تحسن حاله بصورة ساسية. ان الحكومة تظن بان تأمين مستقبل صغار الفلاحين يقضي المساس بالاستعمار اليهودي على انها اذا تجردت عن الغاية السياسية لما وجدت لعملها هذا مبرراً. لانه لن يستطيع اي كان ان يبرهن على ان الاستعمار اليهودي لم يزد حتى الان في ارباح المزارعين في فلسطين، وليس ثمت اي عربي يقدم على انكار كون اليهود هم الذين يستهلكون المنتوجات الزراعية. فاذا ارادات الحكومة تخفيف عدد هولاء المستهلكين بتضييق نطاق الهجرة الى البلاد، دون ان تدع عدد اليهود فيها ينمو ويزداد، فلا تكون لكل تدابيرها ووسائلها في سبيل تحسين حالة الفلاح الاقيمة سلبية، تضر به دون ان تنفعه ...

وعليه فان على الحكومة أصلاح حالة الفلاح من الاساس بصورة جوهرية دائمة، وللوصول الى هذه الغاية، يجب استبدال المزروعات التي لا تنتج نفقاتها الا بعد صعوبات جمة مثل القمح والشعير والاذرة والسمسم الخ ... بمزروعات اخرى تستطيع البلاد انتاجها ويمكن الحصول بها اثمانًا عاليه في اسواق العالم مما يلتئم مع حالة البلاد الطبيعية، ويمكن المنتج النشيط من الحياة حياة آدمي متمدن.

الدكتور يعقوب طون

جواب الحكومة

(على انتقاد لجنة الانتدابات)

اتصل بشركة البرقيات الشرقية فحوى ملاحظات الحكومة البريطانية على استنتاجات لجنة الانتدابات بشأن الحوادث الدموية في فلسطين، التي تنشر اليوم (الاثنين) والمعروضة على مجلس عصبة الامم للنظر فيها.

ومما ورد في الملاحظات، ان انتقاد لجنة الانتدابات لاعمال الحكومة مدهشة ، خصوصاً أن لجنة الانتدابات لم تشر قط الى التهم التي تثيرها الان بشأن السبيل التي سلكتها حكومة الانتداب في القيام بتعهداتها. وان اللجنة لم تقدر التقدير الملائم الصعوبات التي اعترضت الحكومة بواسطة موقف العرب. وقد غضت اللجنة نظرها بتاتًا عن الكثير من استنتاجات لجنة شو المتعلقة بامور واقعية، مثل اسباب الحوادث والمسؤولية الناشئة عنها. وارتابت في كثير من الاستنتاجات الاخرى

من هذا النوع . وهذا مما يوجب العجب من موقف لجنة الانتدابات هذه مادامت الوقائع الواردة في تقرير لجنة شو ، مستقاة من مصادر وثيقة قائمة على استيفاء الشهادات التي محصت بالبحث والتدقيق الدقيق . وهذا الامر يزيد في الدهشة اذا قوبل بكون لجنة الانتدابات استندت في استنتاجاتها على انتقادات اقتبست من مذكرة الوكالة اليهودية ، واعترفت ايضاً صراحة بانها راعت الانتقادات الصادرة من مصادر مختلفة ، التي لم تسنح الفرصة لحكومة الانتداب التعريب عن رأيها فيها . وكذلك ايضاً انها لم تتمكن من اعطاء رأيها في مذكرة الوكالة اليهودية التي وصلت الى الحكومة في ساعة متأخرة جداً ، بحيث لم تتمكن من ارفاق هذه المذكرة بملاحظات ما .

وورد في ملاحظات الحكومة البريطانية ايضاً ، ان هذه الاستنتاجات تجعل الحكومة البريطانية فرداً يستحق اللوم . فان لجنة الانتدابات قد نسبت قيمة اكثر مما يجب الى الانتقادات التي لم تسنح للحكومة الفرصة الكافية لدحضها وتفنيدها . وهكذا فان الحكومة مضطرة الى بلوغ نتيجة بان من الضروري الاحتجاج على سلوك لجنة الانتدابات ، لاقدامها على إسناد الكثير من انتقاداتها الى معلومات استقيت من مثل هذه المصادر .

اما مسألة انشاء الوطن القومي اليهودي في حد ذاتها ، فان الحكومة ترحب بكل ايضاح يرى مجلس عصبة الامم وجوب اضافته الى اقتراحات لجنة الانتدابات بهذا الشأن

ثم قالت الحكومة جواباً على انتقاد لجنة الانتدابات بان الحكومة المنتدبة قد أهملت واجباتها ازاء العرب في الزراعة وسائر الشئون المتعلقة بترقية البلاد ، أن كل سياسة من شأنها ترقية فلسطين يجب ان تراعي الواجبات التي يفرضها الانتداب . وعدا ذلك فان الحكومة تشير الى المبالغ التي اوجدتها (؟) منذ سنة ١٩٢١ وهي تزيد على ٩ ملايين ليرة انكليزية ، وان مبلغ ٤ ملايين ونصف مليون ليرة حصل عليه بكونه قرضاً فلسطينياً .

ان الحكومة تعترض على رأي لجنة الانتدابات في مسألة الشرطة المؤلفة من الاهالي ذلك لان التجربة المتوالية في ادارة السلطة في بلاد اخرى ، قد اثبتت بانه لا يمكن اخراج الاهلين من الاشتراك في الشرطة ؛ واقتراح لجنة الانتدابات بهذا الشأن محل الاعتراض لاسباب سياسية وادارية ومالية ايضاً .

* * *

ونشرت جريدة « ديلي هرالد » مقالة بشأن نشر استنتاجات لجنة الانتدابات في المسألة الفلسطينية وانتقاد الحكومة عليها ما يلي : —

ان المسألة التي ستكون مركزاً للمناقشة في مجلس عصبة الامم ; هي درجة تبعة الاضطرابات التي يجب القاؤها على كل من هذه الاربعة المسببات ، وهي : اليهود ، والعرب وحكومة فلسطين ، والحكومة البريطانية . ومما قالته تلك الجريدة بان لجنة الانتدابات قد القت على الحكومة البريطانية تبعة اشد بكثير مما تستطيع الحكومة تحملها . وان لجنة الانتدابات تذهب اكثر مما يجب في شرح شكايات اليهود والعرب من الحكومة المنتدبة ، على انها لم تقل شيئاً تقريباً عن تبعة اليهود والعرب لما بينهما من المشاكل . ان الحكومة البريطانية تبين في ملاحظاتها بانه لن تكون لما تفعله لاصلاح الحالة اية نتيجة محسوسة ، الا اذا اظهر اليهود والعرب رغبة اكثر للعمل المشترك .

(لجنة الانتداب ولجنة شو)

عقدت جريدة «سندي تايمس» مقالة رئيسية بحثت فيها في استنتاجات لجنة الانتدابات وفلسطين . ومما قالته الجريدة بانه وان يوجد في وضع نص هذه الاستنتاجات ما يبرر شدة جواب الحكومة ، الا ان من الواضح بان الحكومة قد وقعت في مأزق حرج من اجل الادارة الفلسطينية وان لجنة الانتدابات اقرب الى الحقيقة من لجنة التحقيق الحكومية الضعيفة . ان الصهيونيين قد تلقوا تعضيداً تافهاً جداً من سلطات فلسطين ويوجد ما يبعث على الامل بان الحكومة تجد في نفسها الآن الشجاعة لادارة شئون فلسطين كما يجب .

اخبار محلية

(ضحايا السيارات)

انقلبت سيارة ركاب كبيرة بعد ظهر يوم الجمعة الماضي بين يافا والقدس أثر اصطدامها بسيارة صغيرة ، فجرح الكثيرون من الركاب بجراح خفيفة ، وقتل بكر صدقي الامين كاتب عرضحالات امام محكمة القدس ، حيث سقط تحت السيارة المنقلبة وظل مكانه نحو ساعة ونصف ساعة .

(الفرسان الابطال)

بينما كان ثلاثة من الغوغاء العرب يتسابقون على خيولهم ازاء المركز التجاري في القدس دهسوا يهودياً بحوافر خيولهم ، ولاذوا بالفرار . ولكن الشرطة تعقبتهم والقت القبض عليهم في «البقعة» وقد نقل الجريح الى « هداسا » لاسعافه بالعلاج .

(مراقبة جريدة « فلسطين »)

اجريت المراقبة على جريدة «فلسطين» قبل طبع عدد اول امس ، وقد عهد حاكم المنطقة الجنوبية الى وديع افندي فرنسيس بذلك . فقصد ادارة تلك الجريدة لهذه الغاية الظهر وفي المساء للاطلاع على المواد قبل طبعها لما اشتهرت به هذه الجريدة من التطرف

(الذكر ازاء المبكى)

أقيم الذكر ثانية اول امس ازاء المبكى بصورة شديدة قصد التشويش على المصلين اليهود الذين كثر عددهم لمناسبة اول الشهر العبراني . فابلغ رجال الشرطة المعينون هناك القومندان الامر وعرضه هذا على فخامة القائم باعمال المندوب السامي فخف الى المكان معاون القومندان المستر هرنغتون فأوقف « الذكر » حالا .

وقد زيدت قوات الشرطة ازاء المبكى ، ودعي بعض الضباط الذين في الاجازة للعودة الى اعمالهم .

(جمعية للاسعاف)

انشأ بعض شبان اليهود جمعية للاسعاف في تل ابيب ، وغايتها اسعاف جرحى السيارات والمرضى الذين يحتاجون الى الاسعاف الطبي ليلا نهاراً . وقد انضم اليهم الكثيرون بغية الثواب في هذه الخدمة .

(التوبة ! ...)

اخذ تجار باب الخليل في القدس يوقعون المضابط يوم الخميس الماضي ضد الاضراب . فاتصل الخبر باللجنة التنفيذية العربية فانفذت صبحي الخضرة واخذ في اقناعهم بان لا يعلنوا اضراباً ما فيما بعد اما هذه الدفعة فلا بأس من « غض النظر » و« التوبة من هذه النوبة » ! ...

(حول الاضراب)

كان اول امس موعد الاضراب الذي ضربته اللجنة التنفيذية على الاهلين ولكنه لحسن الحظ لم يكن عاماً ، لان معظم الذين كانوا يمثلون لخزعبلات اللجنة الافة الذكر قد فتحوا عيونهم الان وادركوا ما في ذلك لهم من الاضرار ، فضربوا بأقوال اللجنة التنفيذية عرض الحائط ولم يعبأوا بها حتى الكثيرين من اقرب المقربين للجنة .

وقد انفذت الحكومة رجال البوليس الى مكتب اللجنة التنفيذية وصادروا ماوجدوه من نسخ المنشور المهيج وصادرت الحكومة اعداد جريدة « الجامعة العربية » التي نشر فيها يوم الجمعة الماضي . وقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً وقرروا الاحتجاج (؟ ...) على الحكومة لدخول رجال البوليس الى مكتب اللجنة (؟..)

وقد اختارت اللجنة التنفيذية ان يكون اضرابها يوم السبت نظراً لتعطيل اليهود اشغالهم فيه ، ليظهر للرأي ان الاسواق كلها معطلة ، فكان ما ارادت ولكن فتح الكثيرين من العرب مخازنهم مما اورثها الفشل والخسران ، ولاسيما ان المحال العمومية كالمقاهي والحلاقين والشركات والمطاعم والصيدليات العربية فكانت غاصة بالعرب انفسهم طيلة النهار . كذلك ايضاً سيارات العرب فانها لم تعطل اعمالها ساعة واحدة .

ولم توفد اللجنة التنفيذية وفداً لمقابلة فخامة القائم باعمال المندوب السامي كما كانت قد طلبت وزمرت بذلك خلال عشرة ايام متوالية .

اما في يافا فقد اصدر سعادة حاكم المنطقة الجنوبية امراً الى الشيخ المظفر بعدم القاء خطبة ما في المسجد ، ولكنه لما عز عليه ذلك ، جاء الى القدس لم تأذن له الحكومة هنا ايضاً بالقاء خطابه فحبسه بين فكيه غاضباً متحسراً .

وكان شأن الاضراب في يافا شأنه في القدس تماماً . اما الذين خشوا اعتداءات صبيان الازقة الذين اعتادوا على الظهور بتنكاتهم في مثل هذا اليوم بايعاز من دوائر معينة ، فقد فتحوا محالهم بعد الظهر . وقد كثر عدد العرب الذين اخذوا يتنزهون مترجلين وفي العربات والسيارات في تل ابيب .

وماحدث في القدس ويافا ، حدث ايضاً في حيفا . وقد اذاعت الجمعية الاسلامية (دون اشتراك المسيحيين) منشوراً تحض الاهلين فيه على الاضراب فاصدر التاجر المعروف الخواجا حنا سويدان منشوراً آخر يدعو فيه الناس الى الاضراب ساعات الظهر (١ - ٣ بعد الظهر) وهكذا فانه بينما اغلق الكثير من محال المسلمين كان معظم محال المسيحيين مفتوحة حسب عادتها . اما بعد الظهر فكانت جميعها مفتوحة .

هكذا قضى الاضراب الذي اعلنته اللجنة التنفيذية فلتتعظ في الحاضر ، ولتعتبر في المستقبل ! ...

(باقي المنشور في الصحيفة الاولى.)

البتة ، او انها لا تستحق الانتقاد . وهكذا فان الحكومة قد وضعت فى التفريق كفريق منفرد دون الاخرين يستحق الانتقاد . ذلك لان الحكومة التي تلقت استنتاج لجنة شو النهائي بان «الاضطرابات فى فلسطين لم تكن نتيجة خطة اعدت من قبل ، ولم تكن موجهة الى السلطة البريطانية » لا يسعها عدم الاعتقاد بان الاسباب التي لاجلها تنقض اللجنة هذا الرأي يشك فى قناعتها . ولذلك فان الحكومة تشير الى هذه المسألة الوقعية الهامة بانه لم يحدث اي اعتداء او محاولة اعتداء على ممثلي السلطة البريطانية فى فلسطين . وهي مسألة لم تذكر فى تقرير اللجنة .

كذلك ايضاً التهمة الموجهة من لجنة الانتدابات بان الحكومه لم تحدد الستاتوكو فى مسألة المبكى قبل الاضطرابات. تناقض تصديق اللجنه فى يوليو (تموز) ١٩٢٩ على السياسة البريطانيه بهذا الشأن .

اما انتقاد لجنة الانتدابات بان القوات العسكرية فى فلسطين لم تكن كافية ، فتقول الحكومه بان تخفيض القوى العسكرية كان توطئة لانشاء حكومة وطنيه التي تحرر المصادر المالية قصد ترقية البلاد . وكانت لجنة الانتدابات تتلقى دائماً المعلومات التامة عن القوات العسكرية فى البلاد ، فلم تشر قط الى ان هذه القوات ليست كافية . نعم انه قد ظهر اثناء الاضطرابات بان القوات التي كانت آنئذ لم تكف لقمع اضطرابات حدثت على حين غرة وامتدت فى نطاق واسع . اما ما قالته اللجنة « ان البلاد التي تهدد فيها لانفجارات العنصرية والدينية السلم العام بصورة دائمة فقد كان متوقعاً من قبل ، بانه حالما تتصادم الامتان لا بد للبوليس المحلي من خيانة وظيفته » فان حكومة جلالته تأسف لان اللجنة لم تنبهها قبلا عن هذا الخطر المشرف من جهة شرطة فلسطين . لان الحكومة تبرر الخطة التي اتبعتها حول هذه المسألة فى فلسطين باشراك الاهلين في الشرطة تلك الخطة التي اصابت نجاحاً في كثير من البلاد الاخرى ؛ والتي تأمل الحكومة بان تفلح ايضاً فى فلسطين .

ان الحكومة تقول بانه بينما ان لجنة الانتدابات تتهمها بعدم القيام بأصول الانتداب الهامة ، فانها على ما يظهر توافق على الادعاءات المتطرفة التي يدلي بها اليهود بشأن فحوى الانتداب وغايته . ولهذا فان حكومة جلالته تصرح بان حكومة الانتداب ليس من واجبها انشاء الوطن القومي اليهودي بل هو من اختصاص اليهود انفسهم بتدريب الوكالة اليهودية .

ان اتهامات اللجنة بان الحكومة قد اهملت رقي الزراعة ومشاريع اخرى ، وبذلك لم تقم بواجباتها نحو العرب قائمة على ما يظهر على الاعتقاد بان لدى حكومة فلسطين وسائل مالية ليست محدودة . ويفهم من هذا الانتقاد خطأ اساسي ايضاً في ادرك سياسة الانتداب ، التي ترمي الى تحرير البلاد المنتدبة من التقيد بتخصيصات الخزينة البريطانية . وعليه فان الحكومة تصرح بانه منذ عام ١٩٢١ فقط وصاعداً ، اوجدت نيفاً و ٩ ملايين ليرة لمساعدة حكومة فلسطين ، وفوق هذا عقدت لها قرضاً قدره ٤ ملايين ونصف مليون ليرة للاشغال العامه . ولهذا فان لها الحق في القول بانها لم تهمل واجباتها ازاء ترقية البلاد .

(عن تقرير لجنة الانتدابات)

لندن في ٢٥ - نشر تقرير لجنة الانتدابات في جنيف مرفقاً بملاحظات الحكومة المذكورة في البرقية السابقة التي تضمنت الاستنتاجات الاساسية . وقد ورد في التقرير بان تنفيذ الانتداب لم يرض معضدي الوطن القومي المتضجرين ، ولا متطرفي العرب ايضا . ان اللجنة تدرك حرج الحالة ، ولكنها لا تستطيع اخفاء اسفها لعدم تمكن حكومة الانتداب من وضع الواجبات التي يفرضها الانتداب موضع التنفيذ وهي توافق على خطة تعيين درجات الهجرة من حين الى آخر . ولكنها تتساءل ماذا كانت التعهدات بتشجيع استعمار اليهود في البلاد ، ليس معناه اتباع سياسة اكثر فعلا لترقية مقدرة احتمال البلاد

وتعتقد اللجنة بان التهمة الموجهة ضد حكومة فلسطين بانها لم تقم بتعهدها بمساعدة الوطن القومي اليهودي تعزز بكون الحكومة قد تظاهرت بعدم الاستطاعة فى ايجاد الظروف الاساسية لذلك وهي تأمين الحياة والاموال . ان مخاوف العرب لدى رؤيتهم انتقال الاراضي الى اليهود كانت تهبط بدرجة كبيرة اذا شوهد ان المساحة المستغلة آخذة فى الاتساع وان محصولها آخذ فى الارتفاع . ولهذا فان اللجنة تشعر بانه لو كانت الحكومة تبذل همة اكثر فى جعل البلاد تلتئم مع الظروف الجديدة الحادثة بواسطة الهجرة اليهودية - من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية كان ذلك لمصلحة الامتين معا . ذلك ان جميع المعاهد التي كان يجب انشاؤها للعرب ولليهود معا بدرجة متساوية تحت حماية الحكومة قد انشئت بواسطة الجمعية اليهودية ولذلك كانت لمصلحة اليهود بطبيعة الحال . فاذا أنشئت معاهد كهذه الآن بناء على اقتراح السلطات لمصلحة جميع الاهلين فان هناك ما يبعث على الظن بان اليهود يقابلون ذلك بفتور . وتعتقد اللجنة بان فى وسع الحكومة مقاومة هذا الميل باشراك الاموال فى المشاريع الصناعية والزراعة والتجارة وهي تقترح ايضا تعليم فني لأولاد الامتين معا .

وقالت لجنة الانتدابات في الختام بان واجب الحكومة المنتدبة الصريح ان تجيب بالرفض التام القطعي قسم الاهالي المقاوم للانتداب . وكما ان اشد الاعمال نشاطاً وانفاق المبالغ العظيمة لا تستطيع في حد ذاتها انشاء الوطن القومي اليهودي، كذلك ايضا لا يفيد اي تدريب سياسي مهما كان عظيما لضمان ترقية دوائر الحكم الذاتي لان هذه الامور لا يمكن تنفيذها الا بمقتضى خطة تقتضي الزمن الطويل . ولهذا ليس من الصواب التبرم من حكومة الانتداب لانها لم تنشئ بعد خلال الثماني السنوات سلطة مستقلة في البلاد . وبناء على ذلك فان عصبة الامم تأمل بان اهالي فلسطين يدركون فضل السلطة التي تؤدي بالبلاد الى الامام بصورة دائمة تجاه حالة سياسية يقدرونها حق قدرها في المستقبل اكثر من تقديرهم اياها الان ، مادام معظمهم لم يتمتع قط بالحرية السياسية ، ولم يكن لهم ايضا الامن التام للحرية الشخصية.

مطبعة ملول القدس